Journal of Humanitarian and Applied Sciences – مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
(رقم الإيداع المحلي - 2020/95) – (ISSN: 2706 – 9087) - (معامل التأثير العربي شهادة رقم: 472 – 2020)
كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار – جامعة المرقب
Volume 8 – Issue 16 المجلد 8 – العدد 16

الخلافات والنزاعات الزوجية وانعكاساتها على تربية وتنشئة الأبناء

عمران مسعود البوعيشي

جامعة الزيتونة / كلية العلوم الاجتماعية / قسم الخدمة الاجتماعية

Received: 06/10/2023 | **Accepted:22/10/2023**

abstract:

The study aims to identify marital disputes and the extent of their repercussions on the upbringing and upbringing of children, and to arrive at the proposed vision for professional intervention according to the perspective of general practice for dealing with marital disputes and conflicts. The study used the descriptive analytical approach, relying on theoretical frameworks for marital disputes, raising and upbringing of children, and previous studies, classification, analysis and interpretation. Results: To extract the implications of the study, the study reached the following most important results:

1- The differences between the spouses regarding the methods of daily extravagance and the insufficient income to meet the requirements and needs of the wife cause an increase in the discord between the spouses.

2- Marital differences and conflicts are the result of cultural differences that lie in the values, trends, customs and traditions between spouses, among the causes of differences and conflicts between spouses.

3- The harsh and repeated criticism between the parties to the marital relationship to attach justifications, the search for constant veto, the wife's disobedience, disobedience to his orders, disobeying his opinions, the absence of affection and mercy, ill-will, suspicion of establishing illegal relations, and violence are among the most important causes of marital disagreements and disputes.

4- Disagreements and conflicts between spouses reflect negatively on the children's feelings, affect their level of achievement, and affect their security and stability.

الملخص :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الخلافات الزوجية وما مدى انعكاساتها على تربية وتنشئة الأبناء والوصول إلى التصور المقترح للتدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على الأطر النظرية للخلافات الزوجية وتربية وتنشئة الأبناء والدراسات السابقة وتصنيفها وتحليلها وتفسير النتائج للاستخلاص الدلالات التي توصلت إليها الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية :

1- أن الاختلافات بين الزوجين حول طرق الإسراف اليومي وعدم كفاية الدخل لسد متطلبات واحتياجات الزوجة سبباً في زيادة الشقاق بين الزوجين .

2- أن الخلافات والنزاعات الزوجية نتيجة للاختلافات الثقافية التي تكمن في القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد بين الزوجين من بين أسباب الاختلافات والنزاعات بين الزوجين .

3- أن النقد اللاذع والمتكرر بين أطراف العلاقة الزوجية لإلصاق التبريرات والبحث عن النقص المستمر ونشوز الزوجة وعصيان أوامره ومخالفة آراءه وغياب المودة والرحمة وسوء الظن والشك في إقامة علاقات غير شرعية والعنف من بين أهم أسباب الخلافات والنزاعات الزوجية .

4- أن الخلافات والنزاعات بين الزوجين تنعكس سلباً على مشاعر الأبناء وتؤثر على مستواهم التحصيلي وتنعكس على أمنهم واستقرارهم .

الكلمات المفتاحية: النزاعات الزوجية،العلاقات الزوجية،تنشئة الابناء.

مقدمة :

تعتبر الأسرة هي الإطار الذي يحدد سلوكيات وتصرفات أفرادها ، فهي تشكل حياتهم وتزودهم بخصائص من حيث دورها في عمليات التربية والتنشئة عن طريق التفاعل المستمر بين الأبوين وهما اللذان يحددان أهم المواقف التي يقابلها الأطفال من خلال السنوات الأولى من عمر الأطفال، فهم بحاجة إلى وجودهم في أجواء يسودها الانسجام والأمان والاستقرار والترابط مما يسهم في تطوير شخصياتهم ، لذلك فإن أثر النزاعات الزوجية على ملامح الأبناء يكون واضحاً على شخصياتهم مما قد تؤثر في علاقاتهم وتفاعلاتهم الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى قد تسبب الكثير من المشكلات المتعددة والمتنوعة على الأبناء .

غير أن هناك من يؤكد أن أثرها بالنسبة للمراهقين يكون أقوى وأعمق عن غيرهم ، فشعور المراهق بالاختلاف عن زملائه أو أصدقائه قد يدفعه إلى اتباع سلوكيات غير مقبولة ومخالفة للقيم والأعراف الاجتماعية في المجتمع لتعويض ذلك النقص الحاصل في شخصيته بسبب فقدان رعاية أحد الوالدين .

وكذلك يمكن الإشارة إلى التغيرات التي حدثت في واقع حياة المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة منها ما شهدته البلاد من نزاعات صراعات مسلحة والتهجير القصري نتيجة للحروب ، وكذلك الأزمات الاقتصادية المتصاعدة سنوياً وغلاء المعيشة ، وعدم كفاية الدخل الشهري لسد الاحتياجات الضرورية من مأكل وملبس ودواء وتعليم فكل ذلك يصب بكاهله على الأسر.

فكل تلك الأسباب والتي جعلت من مشكلة تفاقم الخلافات والنزاعات الأسرية نتيجة للتغيرات التي أثرت في عديد من الأسر وتفاقمت مشكلاتها وأصبحت محل نزاعات وصراعات بين الأزواج ولعل من أهمها الحضانة والنفقة والسكن في محاكم الأحوال الشخصية في المجتمع الليبي .

ولا شك أن معرفة الخلافات والنزاعات الزوجية قد تسهم في إمكانية اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها من قبل الجهات ذات العلاقة لتقليل من حجم الآثار التي تنتج عنها وعلى أفراد الأسرة ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تسعى لمعرفة الخلافات والنزاعات الزوجية ومدى انعكاساتها على تربية وتنشئة الأبناء وتقديم تصور مقترح لبرنامج التدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية .

مشكلة الدراسة :

تمر كافة الأسر بمشاكل متنوعة وتتعرض لأزمات واختلافات متنوعة ، وخاصة في بداية تكوينها، فطبيعة الحياة الزوجية واختلاف الأدوار فيها يجعل من بعض الاختلافات تتصاعد إلى نزاعات لكون الأسرة كنظام لا تميل بطبيعتها نحو حالة من الثبات والاستقرار.(الوحيشي، 1992 :403)

فالخلافات تنجم عن عدم تضامن الزوجين اجتماعيًا أو نفسيًا ، وعدم اتفاقهما في العادات وأساليب الحياة ، مما يؤدي إلى اشتداد الخصومة بين الزوجين ويتعذر التفاهم بينهما (كمال، 2005 :36)، فالخلافات والنزاعات تتحول إلى صراعات أسرية تنمو وتتطور فتتبلور أفكار أو أساليب أو ثقافات أو سلوكيات في أنماط وطريقة الحياة اليومية بين الزوجين ، فهذا من جهة ومن جهة أخرى يكون الاختلاف في الطبائع النفس البشرية واختلاف دراجاتها من حيث مستوى الوعي والإدراك بين الزوجين ، والتي تكون من ضمن دائرة الاختلاف ، وقد يكون أحد طرفي العلاقة الزوجية غير قابل للتغيير من وجهة نظر الآخر ، ومن هنا قد يبدأ حجم الاختلافات وتتصاعد حدتها إلى نزاعات مما قد تتخذ نمطاً مغايراً باتخاذ أحد أطراف العلاقة الزوجية قرار الانفصال ، وخاصة عندما يتدخل أهل أحد الزوجين ومساندته دون النظر إلى حجم التأثيرات من عواقب تلك التدخلات .

وبالتالي فإن الأطفال الذين يعيشون في أسر تحث تأثيرات الصراعات والنزاعات بين الأبوين ، فيشعروا بما يهدد حياتهم واستقرارهم ، ويبقوا في حيرة من أمرهم مراقبين الأحداث وكل ما يدور من حولهم ، فجميع الأحداث تترسخ في أدهانهم من مشاجرات ، مما قد تتأزم حالات الأطفال سواء أكانت في الجوانب النفسية أو الاجتماعية أو التحصيلية وذلك بتأثر عواطفهم ومشاعرهم ، بما شاهدوه من مشاجرات ومنازعات في بيئاتهم الأسرية .

ولغياب الآباء له تأثيراته السلبية لا يمكن تجاهلها فالمراهقين أكثر استجابة للضغوط التي يتعرضون لها من أقرانهم ، فقد ينحرفوا وينجرو نحو تعلم عادة التدخين أو تعاطى المخدرات أو يتناولون المسكرات أو يتعرضون للانحرافات الأخرى مثل السرقة والاعتداء على ممتلكات الغير ، ولهذا يكمن غياب الرعاية الأسرية أو التهاون فيها قد يزيد من احتمالية وقوع الأبناء في مثل هذه المؤثرات ، كما أن غياب الحضور الأبوي يجعل الأبناء يناشدون أقرانهم ويتبنون سلوكياتهم وقيمهم. (ميسون، 2013 :4)

وهذا ما تؤكده دراسة نضال المؤمني : أن الشعور بالخوف والقلق من المستقبل وتراكم الهموم والأمراض هو من أكثر الآثار النفسية التي يتعرض لها أبناء المطلقين ويؤدي بالأبناء إلى شعورهم بالنقص وعدم تقديرهم لأنفسهم ، ومن حيث حجم الآثار تشير نتائج دراسته بأن أكثر الآثار الاجتماعية تأثيراً : بأن الطلاق يؤدي بالأبناء إلى مخالطة رفقة السوء وذلك لضعف الرقابة عليهم وينظر إليهم المجتمع نظره دونية . (المومني، 2015)

وهذه الآثار قد ترجع إلى اختلال في توازن الأسرة وعدم استقرارها ودخولها في مرحلة النزاعات ، في حين أكدت دراسة عبد العزيز بن حمدي : بأن الخلافات التي تحدث من الزوج كانت عاملاً أساسياً في الطلاق وأسبابه تكمن في عملية فتور الزوج في علاقته العاطفية مع زوجته وعدم إظهار الزوج مشاعره الإيجابية نحو زوجته وغيابه عن المنزل باستمرار وعدم الإنفاق والغضب السريع.(بن حمدي، 2005)

وفي المقابل أكدت دراسة يوسف الحربي : بأن النزاعات المستمرة من أهم العوامل الدافعة للطلاق وبينت الدراسة إن إقامة الأزواج مع أسرهم من بين أهم الأسباب المؤدية للطلاق وكذلك تدخل الأهل كان بين أسباب إنهاء العلاقة الزوجية .

في حين تؤكد دراسة رضوان الشيخ : أن من أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق هي : عدم وجود حوار داخل الأسرة بشكل ديمقراطي ، وأن العامل الاقتصادي هو من بين أهم أسباب الطلاق ويتمثل في بخل الزوج وارتفاع الأسعار وتفشي الغلاء في البلاد.(الشيخ، 2013 :37)

وكما تشير الإحصائيات الرسمية المعلنة عن عدد حالات الطلاق في المجتمع الليبي والتي فصلت فيها المحاكم أحكامها النهائية إلى 4091 دعوة طلاق في عام 2018 وتشمل الأحكام الاستئنافية ، وإعطاء الإذن الخاص بزواج 305 من القاصرات من نفس العام .(بالتمر، 2019)

وتشير إحصائية أخرى صادرة عن مكتب المعلومات بمصلحة الأحوال المدنية التابع لوزارة العدل بحكومة الوفاق الوطني خلال عام 2020 م والتي بلغت اجمالى القضايا 36.868 دعوة طلاق ما بين (2015 ـ 2019) والتي تم الفصل فيها مع نهاية عام 2019م.(إحصائية وزارة العدل،2020)

وبناء على تلك المؤشرات تبقى تلك الأحكام نافذة وأنهت حقبة من الخلافات والنزاعات الزوجية من حيث الجوانب القانونية والحقوق الشرعية بين الزوجين ، ولكن تبقى الصراعات مستمرة بين الزوجين حتى بعد إنهاء العلاقة الزوجية ، لكون هناك أطفال مرتبطين بالزوجين وهم ضحايا لتلك النزاعات ، فهم محرمون من العيش في كنف آبائهم ، وهذا من شأنه أن يؤثر في إشباع العديد من احتياجاتهم الاجتماعية والنفسية والتعليمية والمادية ومن هذا المنطلق تتحدد مشكلة الدراسة في ضوء التساؤل التالي : ما هي الخلافات والنزاعات الزوجية وما مدى انعكاساتها على تربية وتنشئة الأبناء وما هو التصور المقترح لبرنامج التدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية؟

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي :

1- تكمن أهمية الدراسة إلى بيان الخلافات والنزاعات الزوجية وانعكاساتها على الأبناء والمجتمع.

2- التركيز على ظاهرة الطلاق مما يعزز العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأسر والأبناء من مخاطر استفحالها في المحاكم الليبية.

3- يمكن أن تقدم هذه الدراسة حلولاً تتخذها وزراتي العدل والشؤون الاجتماعية في تثقيف وتوعية وترشيد الأسر تجنباً للآثار المترتبة على الأسرة والأبناء والمجتمع .

4- ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج قد تفيد المهتمين والدارسين والباحثين في هذا المجال.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف العام وهو : التعرف على الخلافات والنزاعات الزوجية ومدى انعكاساتها على تربية وتنشئة الأبناء والوقوف على التصور المقترح لبرنامج التدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية ويتفرع من الهدف العام عدد من الأهداف الفرعية وهي فيما يلي .

1 – التعرف على الخلافات والنزاعات الزوجية في المجتمع الليبي ؟

2 – التعرف على الانعكاسات التي تخلفها الخلافات الزوجية على تربية وتنشئة الأبناء في المجتمع الليبي ؟

3- الوقوف على التصور المقترح لبرنامج التدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية .

تساؤلات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل العام وهو : ما هي الخلافات والنزاعات الزوجية وما مدى انعكاساتها على تربية وتنشئة الأبناء وما هو التصور المقترح لبرنامج التدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية ؟ ويتفرع من التساؤل العام عدد من الأسئلة الفرعية وهي فيما يلي .

1- ما هي الخلافات والنزاعات الزوجية في المجتمع الليبي ؟

2- ما هي الانعكاسات التي تخلفها الخلافات الزوجية على تربية وتنشئة الأبناء في المجتمع الليبي؟

3- ما التصور المقترح لبرنامج التدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية ؟

المصطلحات:

مفهوم الخلافات الزوجية : بأنها تضارب في التوجهات الفكرية للزوجين نحو بعض الأمور التي تخص أحدهما أو كلاهما ، بحيث تتجه نحو الانفعال وزيادة شدة الغضب أو تتحول إلى سلوك انتقامي أو التفكير فيه وتعبر هذه الخلافات عن مظاهر مثل النقد أو السخرية ، والمناقشات الكلامية الحادة وقطع التواصل الكلامي أو التقليل منه ، وعدم القيام بالأدوار سواء بصفة كلية أو جزئية ، وقد يصل الأمر إلى هجر المنزل أو حتى الضرب والإيذاء البدني ، كما قد تودي إلى الطلاق.(الراشدي، الخليقي، 1997 :171)

التعريف الإجرائي للخلافات الزوجية :

فالاختلافات بين الأزواج يعني بأنها تعارض وتضارب في وجهات النظر نحو بعض الأمور الحياتية والتي تخص أي منهما أو تخص كليهما بحيث تستثير إلى أفعال الغضب أو التفكير فيه أو السلوك الانتقامي بين الزوج والزوجة الذي يؤدي إلى خصومة أو مشاجرة بين الزوجين وتتحول إلى نزاعات مما ينتج عنها آثاراً على التربية وتنشئة الأبناء .

التنشئة الاجتماعية :

مفهوم التنشئة الاجتماعية : بأنها العملية التي يتعلم عن طريقها الفرد كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي توافق عليه ، أو هي العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد مندمجاً في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافاتها ومعرفة دوره فيها. (غيث، 2011 :450)

التعريف الإجرائي للتنشئة الاجتماعية : بأنها عملية يكتسب الطفل من والديه منذ ولادته الرعاية والاهتمام والمتابعة وتلبية احتياجاته وغرس القيم والعادات وصقل المواهب وتكوين علاقات اجتماعية مع أفراد مجتمعه .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظواهر الموجودة وتصنيفها واكتشاف العلاقات بينها وتفسيرها معتمدة على الأطر النظرية للخلافات والنزاعات الزوجية وانعكاساتها على التربية وتنشئة الأبناء ، والدراسات السابقة التي لها صلة بالدراسة الحالية وتصنيفها تحليلها وتفسير النتائج لاستخلاص الدلالات التي توصلت إليها الدراسة والوصول الى تعميمات موضوع الدراسة .

الدراسات السابقة :

1 – دراسة عبد العزيز بن حمدي بعنوان: الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الزوجات المتصلات بوحدة الإرشاد الاجتماعي سنة 2005م :

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الخلافات الزوجية الأكثر شيوعا في المجتمع السعودي واستخدمت المنهج الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي وكانت عينة الدراسة من 84 مفردة واستخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS للمعالجات الإحصائية ، وتوصلت الدراسة إلى : أن الخلافات التي تحدث من الزوج هي فتور في العلاقة العاطفية مع زوجته وعدم إظهار الزوج

مشاعره الايجابية نحو زوجته وغيابه عن المنزل باستمرار وعدم الإنفاق والغضب السريع ، كما توصلت إلى أن الخلافات التي تحدث من جانب الزوجة وهو عدم شعورها بالأمان والشك في سلوكه وفتور في علاقاتها العاطفية مع زوجها وعدم تقبل زواجه بأخرى وعلاقتها السيئة مع أهل زوجها .

2 – دراسة محمد أحمد الجلابنة بعنوان : ظاهرة الطلاق الأسباب والآثار سنة 2006م:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الطلاق على والآثار على المطلقين واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من(**226**)مطلق ومطلقة واستخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS للمعالجات الإحصائية، وتوصلت إلى أهم الأسباب وهي: تدخل أسرة الزوج أو الزوجة، وكثرة استشارة الأهل في الخلافات والجهل بالحياة الزوجية ، كما أكدت الدراسة على آثار الطلاق على أن الطلاق يؤدي : إلى صعوبة تكيف الأطفال اجتماعياً وإلى سلوكيات غير سوية للأطفال ، كما يؤدي الطلاق إلى آثار يكمن في : عزلة المطلقات اجتماعياً أكثر من أزواجهن المطلقين ، وكما اكدت على أن هناك ضعف شديد في الجوانب الإرشادية والتوجيهية من المكاتب الأسرية .

3 – دراسة سليمان عبد الله العقيل بعنوان: بعنوان ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي2005م:

وهدفت الدراسة إلى التعرف على حجم ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي والأسباب التي تودي الى الطلاق من كلا الطرفين واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت عينة البحث من القضاة والأزواج المترددين على محاكم الشرعية بقصد الطلاق والعاملين بالمحاكم الشرعية وكانت عينة الدراسة من (150) مفردة واستخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، وتوصلت الدراسة إلى أن (61%)من المطلقين والمطلقات يرون أن أسباب الطلاق هي تدخل الأهل بنسبة(55.6%)عدم التكافؤ الاجتماعي بنسبة (48.9%) التفاوت العمري بين الزوجين والتعدد بنسبة (46.6%) .

4 – دراسة رضوان فضل الرحمن الشيخ بعنوان: ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة الأسباب والآثار المترتبة عليها 2013م:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أسباب ظاهرة الطلاق والآثار المترتبة عليها ، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة الاستبيان موزعة على عينة مكونه من(**62**) مطلقا ومطلقة واستخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS للمعالجات الإحصائية ، حيت توصلت الدراسة إلى : إن أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق هي : عدم وجود حوار داخل الأسرة بشكل ديمقراطي ، وان أهم الأسباب الاقتصادية للطلاق تتمثل في بخل الزوج وارتفاع الأسعار وتفشي الغلاء وكانت من ضمن الأسباب النفسية المؤدية للطلاق فهي الخيانة الزوجية، ومن بين الأسباب كانت في عدم مراعاة حقوق الحقوق والواجبات الزوجية.

5 – دراسة نضال المومني بعنوان: الطلاق وآثاره الاجتماعية والنفسية على الأبناء 2015 :

هدفت إلى التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية للطلاق على الأبناء واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وكانت عينة الدراسة تتكون من(**70**) مفردة من المطلقات واستخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss وأظهرت أهم النتائج التالية : أن الشعور بالخوف والقلق من المستقبل وتراكم الهموم والأمراض هو من أكثر الآثار النفسية التي يتعرض له أبناء المطلقين ويؤدي بالفرد إلى شعور بالنقص وعدم تقدير نفسه وأن أكثر الآثار الاجتماعية ظهوراً على أفراد عينة الدراسة أن الطلاق يؤدي بالأبناء إلى رفقة السوء وذلك لضعف الرقابة عليهم وينظر إليهم من المجتمع نظره دونية .

6 – دراسة يوسف نهير صالح الحربي بعنوان: العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً 2016 م :

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثا واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت عينة الدراسة تكونت من(**220**) مفردة واستخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** للمعالجات الإحصائية ، وتوصلت إلى أن عدم التوافق وغياب التفاهم وجهل الشريك بمعاني الحياة الزوجية والنزاعات المستمرة من أهم العوامل الدافعة للطلاق ، كما بينت الدراسة أن إقامة الأزواج مع أسرهم من بين أهم الأسباب المؤدية للطلاق وكذلك تدخل الأهل كان بين أسباب إنهاء العلاقة الزوجية ، وكذلك كشفت الدراسة أن معظم الزوجات لديهم شعور بالندم والقلق من جراء طلاقهن وبقائهم مقيدات في بيوت أهاليهم.

7 – دراسة هيلر ستين Heller stein & et،بعنوان :دورة العمل والطلاق 2012م:

حاولت الدراسة الربط بين دور ي العمل والطلاق وكذلك الربط بين الأزمات الاقتصادية ومعدلات الطلاق واستخدمت منهج دراسة الحالة وقد تبين من خلال هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين معدلات الطلاق والوضع الاقتصادي حيث إن معظم المطلقات هن من النساء اللواتي تزوجن مبكراً وكان مستوى تعليمهن منخفضاً .

8 – دراسة فالينزول Valenzol بعنوان شبكات التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية والطلاق 2014م:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة ما بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية من جهة ، ومعدلات الطالق من جهة أخرى ، وارتباط ذلك بشبكات التواصل الاجتماعي ، واستخدمت المنهج التجريبي واستخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS للمعالجات الإحصائية ، وأظهرت النتائج : أن زيادة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لها علاقة سلبية على السعادة الزوجية , و تعمل على زيادة وارتفاع مستوى المشاكل في العلاقات الزوجية .

التعقيب على الدراسات السابقة :

تباينت واختلفت الدراسات التي تناولت الخلافات الزوجية والطلاق واتفقت جميعها وفق الإطار العام واختلفت من حيث المتغير التابع فهناك من تناول الأثر على المطلقات أنفسهم وهناك من تناوله على الأزواج أنفسهم وهناك من تناوله على الأسرة والمجتمع ، ومن حيث المنهج المتبع فغالبية الدراسات اتبعت المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت جلها أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات ، واختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث المنهج المتبع فالدراسة الحالية اتبعت المنهج الوصفي معتمده على التحليل المكتبي وفق الإطار النظري والنظريات والدراسات السابقة .

الإطار النظري للدراسة:

أولاً ـ الخلافات الزوجية :

تمهيد:

إن الأصل في الزواج والمقصد الأساس فيه هو استمرار الحياة الزوجية بين الزوجين ، على أساس المودة والرحمة ولذلك فقد شرع الله تعالى أحكاما وآدابًا ، لاستمرار الحياة الزوجية بين الزوجين ، إلا أن هذه الأحكام قد لا تكون معلومة من قبلهما أو من قبل أحدهما ، مما يؤدي إلى التنافر والشقاق بين الزوجين ، فكان التشريع الإسلامي من أجل حفظ حقوق كل من الطرفين والحفاظ على تماسك الأسرة وصيانتها من الضياع الذي يمكن أن تصل إلى الشقاق والنزاع بين الزوجين . (محمد، 2017 :5)

وإن للحياة الزوجية مقاصد وأهدافا شرعية لابد من تحقيقها فإذا روعيت حقق الزواج مقاصده في المجتمع ، وإذا أهملت أو تُخلي عنها فلا يتحقق المعنى المقصود من الحياة الزوجية ، وظهرت المشكلات والخلافات الزوجية ، ولا يمكن علاجها إلا بالحفاظ على المقاصد الشرعية ، والعناية بها عناية فائقة . (سرطوط، 2017 :45)

تعريف الخلافات الزوجية :

معني الاختلاف : الخلافات حالة من حالات النزاع بين الرجل وزوجته ، وقد تطرق إليها القرآن الكريم ، ووضع آليات لحل هذا النزاع وذلك بغيةً ألا تتفكك الروابط الأسرية من أجل الوصول لغاية نبيلة كريمة تضمن استقرار الحياة الزوجية .

معنى الاختلاف في اللغة : افتعال مصدر اختلف واختلف ضد اتفق، ويأتي بمعني تخالف القوم واختلفوا فإذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر. (ابن علي، ابن منظور، 1414 :279)

أما الاختلاف اصطلاحاً : فهو التباين في الرأي بسبب اختلاف الوسائل وينتج ذلك من تفاوت (إفهام الناس أو تباين مداركهم) ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير للمنازعة والمجادلة. (الجرجاني، 1996 :135)

فالاختلاف : هو تعارض آراء الزوجين في أمور الحياة المختلفة بين الذي يؤدي إلى خصومة أو مشاجرة بين الزوجين. (المسلماني, 1977 :110)

كما يراها العلوني بأنها :خلافات تنجم عن عدم تضامن الزوجين نفسيًا أو اجتماعيًا ، وعدم اتفاقهم في العادات وأساليب الحياة ، مما يؤدي إلى اشتداد الخصومة بين الزوجين وتعذر التفاهم بينهما . (العلواني، 1995 :23)

كما عرفت الخلافات الأسرية أنها بمثابة المعارك التي تشتعل في الأسرة ، وتكون في كل صور الخلافات خلاف تربوي أو خلاف بين الزوجين أو خلاف مادي ، وتنتهي هذه الخلافات إما بإيجاد حل لها ، أو إنهائها تماماً. (إبراهيم ، 2007 :313)

وتعرف الخلافات الزوجية بأنها صراعات ناشئة بين الزوجين نتيجة عدم التقارب في السمات الشخصية أو بسبب المشكلات الاقتصادية أو الضغوط الخارجية التي تقع على أحد الزوجين أو كليهما ، مما يترتب عليه عدم إشباع بعض الحاجات النفسية والفسيولوجية التي تؤدي إلى اضطرابات العلاقة الزوجية . (مرسي، 2008 :29)

وخلاصة مما تم عرضة من مفاهيم حول الخلافات الزوجية : أن الخلافات الزوجية عبارة على اضطراب في العلاقة بين الزوجين ، أو قطع الاتصال بينهما ينجم عنه صعوبات متعددة تقلل من قدرتهما على حل المشكلات ، سواء أكانت المشكلات مالية أو اجتماعية أو مشكلات تخص الأبناء وغيرها من المشكلات التي تخلق معاناة أسرية قد تؤدي في النهاية إلى الطلاق مما يترتب عنها آثار نفسية واجتماعية وتعليمية على الأبناء وعلى المجتمع بصفة خاصة .

مفهوم النزاعات الزوجية : هو أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح وهو موقف تنافسي يعرف فيه كل من المتنافسين خصمه ويدرك بأنه لا سبيل إلى التوفيق والمصالحة فتتقلب المنافسة بينهما إلى صراع حيث يعمل كل منهما على تحطيم الآخر والتفوق عليه ، فالنزاع هو حالة انفعالية مؤلمة تنتج عن الرغبات المتضادة وعدم إشباع الحاجات أو السماح لرغبة مكبوتة بالتعبير عن ذاتها شعورياً. (بدوي ، 1982 :79)

التعريف الإجرائي للنزاعات الزوجية : هي مجموعة من الخلافات الزوجية التي تحدث ما بين الزوجين يسبب صراعات فيما بينهم ويؤثر على طبيعة التربية والتنشئة الاجتماعية بشكل سلبي الأمر الذي يستوجب تدخل لوضع تصور للتدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بهدف إحداث التكيف والاستقرار .

أسباب الخلافات الزوجية :

إن الأسباب الرئيسة في وجود الخلافات بين الزوجين وهو عدم فهم طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة من حيث اختلاف الرغبات بين الزوجين ، وطريقة التفكير كل منهما، والاهتمامات فيما بينهم، كما إن التركيب العضوي والنفسي عند الرجل مختلف عنه عند المرأة ، وإن نقص الخبرة والوعي لدى الزوجين بهذه الأمور قد يؤدي إلى الخلافات فيما بينهم ، وبالتالي ينعكس ذلك سلبًا على أمن واستقرار الأسرة ومن هذه الأسباب سوف نتناولها فيما يلي:

1- **الاختلاف من حيث الطبائع بين الزوجين** : وهذه الطباع هي التي طبعها الله في كل نفس بشرية ، وهي تختلف من رجل إلى رجل ، ومن امرأة إلى أخرى وبذلك غالباً ما يتقابل الزوجين اتفاقاً من حيث الفكر ووجهات النظر لكل منهما وبالتالي يكون الاختلاف في الطبائع من البديهيات الطبيعية في النفس البشرية ولكنها تختلف دراجاتها من حيث مستوى الوعي والإدراك لكل اشكالية تقع من ضمن دائرة الاختلاف ، وهنا الاختلاف قد يقع من ضمن طبائع السلوك الفطري وقد يكون غير قابل للتغيير أو للتبديل من وجهة نظر الآخر ومن هنا قد تبدأ دائرة الاختلاف من هذا المنطلق .

2- **الاختلاف الفكري والعاطفي** : يشكل التوافق الفكري والعاطفي عاملاً داعماً لاستقرار العلاقات الأسرية وبعدها عن كل ما يعكر صفوها من بغضاء وكره وأي دوافع أخرى للمشكلات، والعكس صحيح ؛فوجود نوع من التباين والتباعد في الفكر والعاطفة يؤدي إلى نفور الأنفس ، الصراعات الأسرية ، وتظهر خطورة هذا العامل أكثر ما تظهر ضمن العلاقة الزوجية ، والتي تعتبر الأساس لجميع العلاقات الأسرية الأخرى ، فالتباين الفكري والعاطفي يباعد بين طرفي العلاقة الزوجية ، ويجعل لكلٍّ منهما توجهاته ونظرته الخاصة لمختلف الأمور، واختلاف التوجهات غالباً ما يؤدي إلى اختلاف المواقف، وربما يدفع بأحد أطراف العلاقة إلى السعي للسيطرة وفرض الرأي على الطرف الآخر؛ فيدخل الزوجين في سلسلة من الصراعات التي تزيد من شدة الخلاف، وتؤجج نار البغضاء والحقد .

3- **الزواج القائم على المصلحة** : فالزواج القائم على مصلحة دنيوية بحته غالباً ما يكون مصيره الفشل ، لأن العلاقة الداخلية فيه قد ازدحمت مسالكها بدوافع الطمع والجشع وتغليب المصلحة الشخصية ، وإذا قدر له أن يستمر فإن استمراره سوف يكون في أجواء من الملل والكراهية وتشوبه الخلافات منذ بداية الزواج .

فكلما تضاربت المصالح والمنافع بين الزوجين ، سواء أكانت المصلحة من جانب واحد كالذي يتزوج امرأة لغرض الاستفادة من أموالها وممتلكاتها فقط ، أو من الجانبين حيث تكون المصلحة متبادلة لكل منهما .

4- **عدم التحكم في الانفعالات** : ونعني به الغضب والتعصب أحد طرفي العلاقة الزوجية ويأتي في مقدمتها الغضب غير المبرر وحدة الطبع ، والنزعة التنافسية الشديدة ، وعدم القدرة على التحكم في الانفعالات ، وزيادة نسبة العناد والإصرار على التمسك بالرأي دون مراعاة مشاعر الآخر وبالإضافة إلى الأنانية وحب التملك وحب السيطرة وقد تصل إلى الكذب والغيرة المبالغ بها وكذلك الشك ، وعدم التزام أحد أطراف العلاقة بالقيم الدينية والاجتماعية كما هناك عاملين هامين لهما أثرهما في واقع مجتمعنا ويضل مكبوت لدى الطرف الآخر وهما البخل والإسراف الزائد عن الحاجات الأساسية والضرورية للأسرة .

5- **تعرض احد طرفي العلاقة الزوجية للاضراب النفسي** : فإصابة أحد أفراد الأسرة بمرض نفسي أو عصبي تشكل معاناة شخصية له ويعاني أفراد أسرته لمعاناته ، كما أن المرض النفسي لأحد الزوجين قد يكون سبباً رئيساً للعديد من الخلافات الأسرية. (التل وآخرون ، 2001 :148)

6- **ضغوط الحياة نتيجة للحروب والنزاعات والأزمات الاقتصادية** : فالأسرة اليوم تتعرض لمجموعة من الضغوطات المختلفة داخلياً وخارجياً منها ما يتعلق بالنزاعات المسلحة ومنها ما يتعلق بالأزمات الاقتصادية ، في ظل التحديات المختلفة التي تواجه المجتمع الليبي اليوم فتشكل ضغطاً مباشراً على الأسرة إلى غير ذلك من الضغوط التي تشكلها متطلبات الحياة المادية والمعنوية نتيجة ما تخلفه الحروب من دمار وتهجير .

ولمثل تلك العوامل المتنوعة من شأنها أن تشكل ضغوطاً اجتماعية ونفسية على الزوجين ، فينعكس ذلك على طبيعة حياتهم والتي كانت مستقره قبل تلك النزاعات ، فالزوج الذي يعاني من مضايقات مادية غالباً ما تولد تلك المضايقات إلى الضغط النفسي ، يصبح مشحوناً بمجموعة من التوترات فيسعى للخفض من حدتها عن طريق تفريغها نحو هدف ما داخل الأسرة ، والتي تشكل في حد ذاتها عبئاً إضافياً عليه ، مما قد لا تتحمل الزوجة تلك التواترات المصاحبة لتلك الأعباء مما يجعل من الزوجة في حالة توتر وغضب وعدم تحمل لتلك المتغيرات الحياتية .

وكذلك الزوجة التي تعاني من ضغط نفسي سيظهر ذلك في سلوكها في شكل توتر وعصبية ، وينعكس على علاقتها بزوجها وأطفالها وعلى أدائها لمسئولياتها المختلفة، والمحصلة النهائية هي توتر العلاقات الأسرية وتعرضها لصور مختلفة من المشكلات الاجتماعية الغير متوقعة في السابق مما يدخلون في مرحلة التي يسعى أحد الأطراف إلى انهائها .

تصنيف الخلافات الأسرية :

تنقسم الخلافات الأسرية بحسب تأثيرها على التفاعل الزواجي والتوافق بين الزوجين إلى نوعين خلافات بناءة ، وأخرى هدامة ويمكن تعريفهما فيما يلي نستعرض عرض تحليلي عن هدين النوعين من الخلافات :

1 ـ الخلافات البناءة : هى خلافات لا تفسد الود بين الزوجين ولا تؤدي إلى الخصام والنفور بين الزوجين ، فهي خلافات جزئية لا يزال فيها أخذ ورد ، ونقاش وتبادل للرأي ، وسميت بناءة لأنها تقوي الروابط الزوجية ، وتجعل كلا من الزوجين يصحح من أساليب توافقه مع الآخر حتى يزداد قرباً منه ، وتعاوناً معه ، وتجعله يغير من ردود أفعاله ، حتى تكون في مستوى ما هو متوقع منه .

2 ـ الخلافات الهدامة : ويقصد بها الخلافات التي تؤدي إلى الخصام والعداوة والصراع والانتقام فهى خلافات مطلقة ليس فيها تفاوض ، ولا تفاهم ولا حلول وسط ، تخلو فيها العلاقات الزوجية من الود والرحمة ، وتجعل مواقف التفاعل الزواج بمواقف بغيضة إلى نفس كل من الزوجين ، وتدفعهما إلى التوافق الزواجي السيئ ، وتنتهي بهدم العلاقة الزوجية ووقوع الطلاق. (موسى، 1991 :237)

وفيما يلي نقدم عرض موجز من خلال تقسيم محمد الجوهري للخلافات الزوجية إلى ما يلي :

أ- الأسرة التي تشكل ما يطلق عليه (الأزواج المتنافرة) وهنا نجد الزوجين يعيشان معاً ، وكلاهما لا يتواصلان إلا في أضيق الحدود ، ويصعب على كل منهما منح الآخر دعماً عاطفيا .

ب- **الأزمات الأسرية التي ينتج عنها الانفصال الإرادي لأحد الزوجين** : وقد يتخذ ذلك شكل الانفصال أو الطلاق أو الهجر.

ج- **الأزمة الأسرية الناتجة عن الأحداث الخارجية** : كما هي الحال في حالات التغيب الدائم غير اللإرادي لأحد الزوجين ، بسبب الترمل أو السجن أو الحروب أو الكوارث الطبيعية.

د–الكوارث الداخلية : والتي قد تؤدي إلى إخفاق غير متعمد في أداء الأدوار كما هو الحال بالنسبة للأمراض العقلية أو الفسيولوجية ، ويدخل في ذلك التخلف العقلي لأحد الأطفال أو الأمراض المستعصية والتي قد تصيب أحد الزوجين. (الجوهري ، 2007 :232)

وفيما يلي نستعرض تصنيفات الخلافات الزوجية وبيان مراحلها وفق مستويات تدرجية تأخذ تطورها من مرحلة إلى مرحلة :

تصنيف الخلافات الزوجية ومراحلها :

ويمكن أن نقدم عرض لتصنيف الخلافات الزوجية وفق رؤية عبد الخالق عفيفي الخلافات الأسرية إلى عدة مستويات وهي فيما يلي:

المستوى الأول : يشمل الخلافات البسيطة : التي تحدث بين الزوجين ، ولا يستمر طويلاً ويظهر فيها الغضب والتذمر ، ويسعى كل من الزوجين إلى حلها دون أن يفسد الود بينهما ولا يتأثر كلا منهما بالآخر وعلى التفاعل الزواجي ، حيث يظل المناخ النفسي والعاطفي في الأسرة جيداً .

المستوي الثاني : وقد تشتد النزاعات بين الزوجين وتستمر لمدة طويلة وهي خلافات تشير إلى العداوة والاتهامات والسب ومع هذا تظل قنوات الاتصال بين الزوجين مفتوحة والرغبة في حل الخلافات قائمة ، فالرغبة في استمرار عند هذا المستوى من الخلاف مازالت قائمة .

المستوى الثالث : وتستمر فيه الخلافات مدة تزيد عن ستة أشهر تؤدي إلى تغير المشاعر واتساع الفجوة بين الزوجين واضطراب التواصل بينهما ، مما قد يصل إلى الهجر والخصام لمدة طويلة مما يصعب علاجها ويلاحظ علماء النفس أن طبيعة الصراع الزواجي تختلف حسب تربية الزوجين ، فهى قد تتخذ صورة عبارات تهكمية وقد تحمل أكثر من معنى أو قد تشتعل أكثر مما متوقع ، فتتخذ صورة نزاع حاد لا يخلو من الشتائم والتطاول اللفظي أو قد تشتد حدة الخلاف فتصل إلى درجة التشاجر والاشتباك ، وهذا يتوقف إلى الصدام على مستوى الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها كل من الزوج والزوجة.(عفيفي، 2011 :98)

مراحل الخلافات الزوجية :

تتسم الأسر ذات الخلافات الأسرية بتوسع حدة النزاعات الزوجية بين الزوجين ، والتي تؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الزوجين مما يزيد درجة ارتفاع نمط وطبيعة المشادات فيما بينهما ، مما قد يحدث تغيرات في المزاج واستمرار التعاسة في نفس الزوجين .

وهذا يؤدي بدوره إلى تهدد وينتج عنه عدم استقرار الأجواء داخل المحيط الأسرى ويصدر النزاع والشجار عن الزوجين الغير متوافقين مع الحياة الزوجية ، نظراً إلى عدم وضوح دور كل منهما وتفكك شبكة العلاقات بين الزوجين وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة الغضب نحو بعضهما البعض ، نتيجة لزيادة وتيرة الشجار والغضب .

وبهذا الصدد يرى وليم جود : أن النزاعات الزوجية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتفكك الأسر بحيث أشار إلى عدد من المراحل التي تمر بها الأسرة قبل ارتفاع وتيرة النزاعات الزوجية وهذه المراحل نوردها فيما يلي :

1- **مرحلة الكمون** : وهي فترة متغيرة وعير محدودة ربما تكون قصيرة جداً في بعض الأسر ، بحيث لا تكون ملحوظة للآخرين ، وأهم ما يميز هذه الفترة هو مناقشة المشكلات التي تظهر داخل النسق الأسري وعدم التعامل معها بواقعية وإيجابية .

2– مرحلة الاستثارة : وهي فترة تتسم بالارتباك والتهديد وعدم الارتياح النفسي والاجتماعي وشعور كل طرف بأنه غير مقتنع بما يحصل عليه من إشباع عن الطرف الآخر.

3- **مرحلة الاصطدام** : وهي فترة الانفجار وظهور الانفعالات التي تم كبحها فيما مضي مع طرف ضد الآخر ، مما يجعل الأبناء يشعرون بالضياع وعدم الاستقرار ويبحثون عن مكان آخر غير المنزل لإشباع رغباتهم وتحقيق آمالهم .

4- **مرحلة انتشار النزاع** : حيث تزداد الصراعات والنزاعات ويظهر الميل إلى الانتقام والتحدي وزيادة الخصومة والعداء ، وينتشر النقد المتبادل بين الزوجين ويسعى كل طرف إلى إثبات أنه الأقوى والأقدر على رعاية الأبناء في حالة التخلص من الطرف الآخر بالانفصال أو بالطلاق .

5- مرحلة البحث عن حلفاء : حيث يسعى كل طرف إلى زيادة انتشار النزاع واستمراره في ظل مساندة الأهل أو الأقارب وقد يلجأ أحد الأطراف إلى الحصول على مزيد من الإشباع من خلال التدليل الزائد للأبناء وعدم محاسبتهم عند الأخطاء مما قد يرسخ لديهم السلوك الانحرافي.

6- **مرحلة إنهاء الزواج** : ويحدث هذا عندما تزداد الدافعية لدى كل طرف لترك المسئولية والمشاركة مع الطرف الآخر ، وقد يبدأ أحد الزوجين أو كلاهما في اللجوء إلى المحاكم للانفصال وإنهاء العلاقة الزوجية والبدء في إجراءات تتعلق بحضانة ورعاية الأبناء ، مما قد يتعارض مع رغبات الأبناء ومصالحهم ويدفعهم احياناً إلى مزيداً من التمرد أو الانحراف وتحدي القيم والأعراف الاجتماعية.

مراحل وإجراءات فصل العلاقة الزوجية واللجوء إلى محاكم الأحوال الشخصية :

نصت المادة (**2**) من القانون الليبي بشأن الزواج والطلاق : بأن الزواج ميثاق شرعي يقوم على أسس من المودة والسكينة تحل به العلاقة بين رجل وامرأة ليس أحدهما محرماً على الآخر.

قبول الدعوى لدى المحاكم وإعلان الزوج بصحيفة الدعوة :

تحدد المحكمة في دائرتها بإعلان كتابي لتحديد موعد للجلسة يستمع خلالهما قاضي المحكمة لطرفي العلاقة الزوجية محاولاً الاصلاح فيما بينهم وذلك بتكليف حكمين من أهل الزوجين وبالتالي وفق لنص المادة التاسعة والثلاثون من قانون الزواج والطلاق وآثارهما .

مرحلة من بعد فشل الحكمين :

إذا عجز الحكمان عن الإصلاح بين الزوجين تولت المحكمة الفصل في النزاع ، وفي هذه الحالة تعقد المحكمة جلسة سرية للإصلاح بين الزوجين ، فإذا تعذر عليها ذلك وثبت الضرر حكمت بالتطليق ، فإذا كان المتسبب في الضرر هي الزوجة حكمت المحكمة بسقوط مؤخر الصداق ومتجمد النفقة مع التعويض عن الضرر للطرف الآخر.

أما إذا كان المتسبب في الضرر هو الزوج حكمت المحكمة للزوجة بالتعويض ومؤخر الصداق وذلك كله مع عدم الإخلال بالحقوق الأخرى المترتبة على الطلاق.(قانون الزواج،1984)

فإذا عجز طالب التفريق عن اثبات دعواه واستمر الشقاق بين الزوجين بما يستحيل معه دوام العشرة حكمت المحكمة بالتطليق مع إسقاط حقوق طالب التفريق .

الطلاق بعدم إنفاق الزوج على زوجته : نصت المادة (**40**) التطليق لعدم الإنفاق إذا امتنع الزوج الموسر عن الإنفاق على زوجته بدون سبب أجبر على الإنفاق ـ وإذا كان الزوج معسراً والزوجة موسرة ألزمت بالإنفاق عليه وعلى أولادها منه ـ للزوجة طلب التطليق إذا لم تعلم بعسر الزوج قبل الزواج ، وللزوج أن يراجع زوجته في العدة إذا ثبت يسره ،ولا تطلق الزوجة إذا طرأ الإعسار بسبب خارج عن إرادة الزوج أو علمت بعسره قبل الزواج ،ولا تطلق الزوجة على زوجها المعسر إلا بعد منحه أجلا مناسباً.

يعتبر التطليق لعدم الإنفاق رجعياً ، فإذا تكررت الشكوى بسبب الامتناع عن الإنفاق أعتبر ذلك ضرراً يجيز للزوجة طلب التفريق ويقع الطلاق بائناً .

الطلاق بإرادة الزوجين : نص الفصل السادس من المادة (**47**): الطلاق لدى المحكمة بإرادة الزوجين المنفردة حيث يثبت الطلاق أمام المحكمة بتصريح ممن يملكه في حضور الطرف الآخر أو وكيله إن تعذر حضوره شخصياً وذلك كله بعد استنفاذ جميع محاولات الصلح بين الزوجين كما نصت المادة (**48**) بشأن الخلع: التطليق بإدارة الزوجين لقاء عوض تبذله الزوجة بلفظ الخلع أو الطلاق ويشترط لصحة الخلع أن تكون الزوجة أهلا للبذل والزوج أهلا لإيقاع الطلاق طبقاً لأحكام المادة(**32**) من هذا القانون ويجوز أن يكون العوض حق الحضانة أو النفقة أو مؤخر الصداق أو غير ذلك.

الرجوع عن طلب الخلع : نصت المادة (**49**) لكل من الزوجين الرجوع عن إيجابه في المخالعة قبل قبول الطرف الآخر ، فإن كان الرجوع من جانب الزوج تعنتاً ، حكم القاضي بالخالعة مقابل بدل مناسب ، وإذا تحققت المحكمة من عسر الزوجة جاز لها أن تحكم بتأجيل دفع البدل إلي حين يسرها وتعتبر المخالفة طلاقاً بائناً .

ترجيع الزوجة قبل نفاد فترة العدة : فنصت المادة (**50**) للزوج ترجيع مطلقته طلاقاً رجعياً ما دامت في فترة العدة ، وتحصل الرجعة بالفعل أو بالقول أو بالكتابة وتثبت الرجعة بكافة طرق الإثبات ولا تسقط بالتنازل عنها .

النفقة أثناء فترة المرافعات في المحاكم الأحوال الشخصية : حدد المشرع بنص المادة (**51**) في حالة وقوع الطلاق نفقة الزوجة المطلقة أثناء عدتها ، فإن كان الطلاق بسبب من الزوج حكمت المحكمة بمتعة حسب يسر المطلق أو عسره دون إخلال بحكم المادة (39) من هذا القانون ، كما تحكم المحكمة بتحديد نفقة الأولاد بعد مراعاة حكم المادة الحادية والسبعين من هذا القانون.

وبهذا العرض نستخلص أن المحاكم تسعى إلى الصلح بين الأزواج وخاصة أن كان لدى الزوجين أبناء فتسعى المحكمة أن تعمل بالصلح ، وأن تأخذ بمصلحة الأبناء ولكن يتحول الخلاف بين الزواجين إلى عناد وإلى سعي كل طرف بحسم الدعوى لطرفه وخاصة بإطالة فترة النزاع في الجوانب الحقوقية كنفقة والسكن ومؤخر الصداق .

ثانياً ـ انعكاسات الخلافات والنزاعات الزوجية على التنشئة الاجتماعية :

تمهيد : إن النزاعات الزوجية لها أضرارها على الأبناء مما يؤثر على سلوكهم وعلى تحصيلهم العلمي وكذلك على علاقاتهم الاجتماعية ومستقبلهم المنتظر في المجتمع .

وبما أن الأطفال يعيشون داخل الأسرة فهم عُرضة لهذا الشقاق سواء أكان من بعيد أو قريب يكتوون بناره وتمتد آثاره لتشملهم ، فالطفل الذي يعيش في أسرة فيها الأجواء تعيش تحث تأثيرات الصراعات والنزاعات بين الأبوين فيشعروا بما يهدد حياتهم واستقرارهم ، ويبقوا في حيرة من أمرهم مراقبين الأحداث وكل ما يدور من حولهم ، ولا يظهروا عليهم أيّة انفعالات ولا ردود أفعال ،ولكن جميع الأحداث ترتسخ في أذهانهم ، مما قد تتأزم حالة الأطفال سواء أكانت من الجانب الاجتماعي أو النفسي أو التحصيلي ، وذلك بتأثر عواطفهم ومشاعرهم بما شاهدوه من مشاجرات ومنازعات والديهم .

وبهذا تؤدي الاختلافات في حالة تصاعدها إلى نزاعات نتيجة لعدم توافقهما مما قد تؤثر على انحراف الأبناء عن قواعد ونظم المجتمع وقيم المجتمع ، فقد يلجأ إلى اتباع طريق الانحراف فيتبع مسلك الاجرام وبهذا حرص الدين الإسلامي على معالجة الخلافات قبل وصولها إلى المحاكم الأحوال الشخصية فحرص على مبدأ قيام العلاقة الزوجية على المودة والرحمة والأمن والطمأنينة وهو يعد المناخ المثالي لتربية الأبناء تربية صالحة .

مفهوم التنشئة الاجتماعية : التنشئة لغةً مأخوذة من الفعل نَشَأَ , أي شبَ وقرُبَ من الإدراك ، ونَشّأ تَنْشِئةً أي ربّاهُ فهي تربية ورعاية الإنسان منذ الصغر.(معلوف، 1986 :807)

مفهوم التنشئة الاجتماعية :

فهي عملية تفاعل اجتماعي تتم بين الطفل والقائمين على رعايته ، من خلال مجموعة من الأساليب يتشربها الطفل ويتأثر بها وتهدف تلك العملية إلى تربية هذا الطفل ومساعدته على أن ينمو نمواً طبيعياً في حدود أقصى ما تؤهله له قدراته من الناحية العقلية والجسمية والعاطفية والاجتماعية والروحية إذن هناك عملية تفاعل على وفق قواعد وأسس نظرية التفاعل الاجتماعي هدفها إكساب الفرد سمات تؤهله للاندماج بمجتمعه بيسر ونجاح. (شريف، 2002 :9)

وتعرف التنشئة الأسرية : بأنها كل ما يقوم بتعريف الطفل بالمبادئ الأخلاقية والسلوك الأخلاقي المقبول اجتماعياً من خلال القدوة المتمثلة بالوالدين , وتدريبه وتنشئته على السلوك الاجتماعي , ومراعاة الحقوق والواجبات , وإعداده للأدوار المستقبلية لكي يكون قادراً على إقامة علاقات اجتماعية سليمة مع أسرته ومجتمعه. (التائب، 2011 :7)

وكذلك عرّفها جونسون هاري Johnson Harry: بأنّها ضرب من ضروب التعلم والتربية الاجتماعية تؤديها الأسرة بطريقة تمكن الفرد من تحقيق القبول والرضا الاجتماعي من قبل الآخرين، وتمكنه من اكتساب خبرات وتجارب جديدة تجعله ممثلاً حقيقياً للكل الاجتماعي. (الحسن، 2005 :233)

ومما سبق يتضح أن مفهوم التنشئة الاجتماعية يشير إلى أنها عملية تعليمية يتم من خلالها تشكل الملامح الأساسية لشخصية الأبناء بتعليمهم أسس وثقافة مجتمعهم ومبادئه وأعرافه ومعتقداته وأفكاره وعاداته وتعويدهم على إتقان أداء أدوارهم الاجتماعية التي ينبغي أن يشغلونها في المجتمع حتى يسهموا في بناءه وتطوره .

وفي المقابل يرى أحمد بدوي بأنها : العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل ، والطريقة التي يتم من خلالها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في المجتمع بثقافة معينة ويدخل في ذلك ما يلقيه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد ومهارات ومعلومات. (بدوي، 1993 :400)

في حين يرى: حامد زهران بأنها : عملية تعليم وتعلم وتربية وتقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد (طفلاً مراهقاً فراشداً فشيخاً) سلوك ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها ، وتكسبه الطابع الاجتماعي وهي عملية دينامية تتضمن التفاعل والتغيير. (زهران، 1984 :243)

ويراها علماء الانثربولوجيا : بأنها عملية اكتساب المهارات والعادات الفردية وأنماط السلوك والمعايير والقيم والقواعد الاجتماعية وهي اكتساب الطفل لثقافة مجتمعه. (الجوهري، 1997 :109)

ومن منظور علماء التربية :

بأنها العمليات التي يتعلم الفرد من خلالها طرق جماعة معينة أو مجتمع معين ويكتسب من خلالها الوسائل المادية والأخلاقية التي يحتاجها الفرد لكي يؤدي وظيفته في المجتمع. (جورج، 1993 :202)

أهداف التنشئة الأسرية :

تهدف عملية التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لدى الأفراد وهي نستعرضها بإجاز فيما يلي :

1- **غرس النظم الأساسية في الفرد** : لكل مجتمع مجموعة من النظم التي يسيّر عليها أفراده ،ويلتزمون بها تحت طائلة العقاب ، وقد توصلت المجتمعات إلى هذه النظم والتزمت بها ، بعد أن أثبتت جدواها وفائدتها خلال فترة اختبار طويلة. (الرشدان، 2004 :87)

فالتنشئة تحقق الضبط الاجتماعي لتوجيه سلوك الأفراد وتصرفهم، وفقاً لوسائل الضبط العرفية والقانونية لتعزيز التنظيمات الاجتماعية السائدة في المجتمع .

وترى الدراسة :أن هذا الغرس يتحقق بتهذيب الغرائز الطبيعية لذى الطفل ، وتعويده العادات الصالحة في الأكل والملبس والمشرب وطرق المعاملة مع الآخرين ، ويتم اكتسابه أساليب وثقافات وقيم ومعلومات عن الحياة وعن مجتمعه لكي لا يخطأ ويقع في دائرتي النبذ الاجتماعي والعقاب القانوني في المجتمع .

2- **غرس الطموح في النفس** : يسعى كل مجتمع إلى غرس أنواع الطموح المختلفة في نفوس أفراده ، بما يتناسب مع شخصية كل منهم فإنّ هدف التنشئة تسعى للإعداد أفراد فاعلين في احداث التغييرات المطلوبة في المجتمع .

3- **غرس الهوية في الفرد** : تستهدف التنشئة تعليم الفرد الأدوار الاجتماعية لكي يحافظ المجتمع على بقائه واستمراره ، وتحقيق رغبات أفراده وجماعاته ، والتنشئة تضع تنظيماً خاصاً للمراكز والأدوار الاجتماعية التي يشغلها ويمارسها الأفراد والجماعات. (أبوجادو، 2002 :8)

وترى الدراسة : أن التنشئة منذ الطفولة تهيئ الأطفال لإكتساب مبادئ المجتمع واتجاهاته وقيمه وأعرافه الذي يعيش فيه حتى يتمكن من الاندماج مع أفراد هذا المجتمع ، وبالتالي يؤدي دوره وواجباته دون أي معوقات في المجتمع .

4- **تحقيق التماسك الاجتماعي** : برعاية الكاملة للطفل وتشبيعه بقواعد قيم مجتمعه ومعاييره وتلقينه مهارات وتعليمه ما يحتاجه للتوافق والتكامل مع المجتمع ، ولكي ينمي قدراته ويشبع حاجاته، فيندفع للمشاركة مع أفراد مجتمعه فيما بينهم ، وبذلك يتحقق التماسك الاجتماعي (العمر، 2004 :16)

ومما سبق فإن أهم أهداف التنشئة هو تحويل الفرد من كائن تتمحور كل دوافعه واتجاهاته وميوله نحو ذاته ، إلى شخص يتصرف بكيان ذاته الاجتماعية ، ومن الأهداف أيضاً ما ينطوي مضمونها على ضبط سلوك الفرد فالتنشئة الاجتماعية يمكن تصورها كعملية صياغة أفراد في قالب اجتماعي بحيث يتصرفون ضمن إطار نقل المجتمع من حالة الركود الى حالة النمو و الازدهار .

وظائف التنشئة الأسرية : تتكفل الأسرة بتحقيق ما يلي: (ناصر،1989 :66)

1- **التنشئة الجسمية والصحية** : وذلك بتقديم المأكل والمشرب الصحي لتنمية جسم الطفل ورعايته، وتأمين المأوى الذي تتوفر فيه وسائل الراحة ، والمحافظة على نظافة الطفل وحمايته من المخاطر ووقايته من الأمراض ، وتعويده على العادات الصحيحة وتعليمه ، وتهيئة الأجواء للعب وتنمية الأنشطة التي تلائم مع كل مراحله من المراحل العمرية.

2- **التنشئة الأخلاقية والنفسية والوجدانية** : إنّ من أولى مهام الأسرة أن تقدم لأبنائها الحنان والعطف والاطمئنان والحب المتبادل ، وهذا الغذاء العاطفي لا تقل أهمية عن الغذاء الجسدي في تنمية الشخصية وأن تغرس في نفوسهم قيماً واتجاهات إيجابية تتناسب مع المجتمع.

3– التنشئة العقلية : تشير(مارغريت ريبل) : إن حب الوالدين مطلب أساسي للتنمية العقلية وإن الأطفال الذين لا يحصلون على العناية الكافية والانتباه اللازم يتخلفون في عدة ميادين ويؤكد على أهمية البيئة وتأثيرها والتي تمثلها الأسرة وهذا ما يوضح أهمية الأسرة في التنشئة وفي تغذية فكر الأطفال ، والدفع بهم لزيادة التحصيل المعرفي إلى المزيد من التطور وتفتح القدرات العقلية السليمة .

4– التنشئة الاجتماعية والوطنية والاقتصادية : تحافظ الأسرة على أعضاء المجتمع وتعدهم للعمل والتفاعل الاجتماعي ، كما تقوم بالتنشئة والتطبيع الاجتماعي ،عن طريق تنمية العواطف الاجتماعية وروح الانتماء وحب المواطنة والمحافظة على الأعراف في المجتمع.

التنشئة الدينية : تعلم وتوجه الأسرة أطفالها نحو عقيدتها وعباداتها وكيفية غرس أركان الإسلام ولتمييز بين الخير والشر والحلال والحرام والمسموح والممنوع والثواب والعقاب ويؤكد (**هربرت سبنسر Herbert Spencer**) وهو أدرك الحاجة إلى التنشئة الأسرية ، إن الغرض من التربية هو إعداد الفرد للحياة الكاملة في مختلف نواحيها ، وإن نواحي هذه الحياة هي النواحي الخمس الآتية مرتبة حسب أهميتها : الصحيّة ، المهنية ، الأسرية ، الوطنية ، الثقافية. (ناصر،1989 :66)

ومما سبق يتضح أن تنشئة الطفل منذ ولادته لكي يتم تطبيعه على تكوين جماعات ذات أهداف واضحة بقيم اجتماعية إيجابية لمجتمعه ، كالتعاون والحرية والاستقلال والثقة بالنفس والانتماء للجماعة والصدق والحب والعطاء والابتكار لا تتم إلا بحرص الوالدين وتوجيه عنايتهم واهتمامهم بأبنائهم ، ويكمن دورهم في قمة الهرم البناء الأسري وتحملهم مسؤولية بناء قدرات الأبناء ، بما تتطلبه متطلبات العصر ، فلا يمكن إسناد الدور للأم وحدها وخاصة في المراحل المتعلقة بالمراهقة والتي من شأنها أن تتسم بخصوصياتها المتنوعة ، فمسؤولية تنشئة الأبناء تقع على عاتق الوالدين، ويعد حضور الأب بين أبنائه أمراً مهماً لإشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية والتعليمية وتوفير الأمن والطمأنينة والدعم والتقدير الإيجابي للذات والشعور بالاستقرار داخل الأسرة ، وخصوصاً في مرحلتي الطفولة والمراهقة والتي يكتسبوا فيها الأفراد مهارتهم الجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية بغية تنظيم علاقاتهم الاجتماعية.

وبالتالي فهم بحاجة إلى تكوين صورة واضحة عن وجود الأب لكي يقوم بإشباع احتياجاتهم الضرورية والتي تسهم في بناء شخصياتهم ، حيث يكون المراهق بحاجة ماسة إلى وجود والده بجانبه في إطار علاقة تتسم بالود والألفة والاحترام والتفاهم لتحقيق حاجاته النفسية الملحة كالأمن والتقدير الإيجابي للذات وتحقيق الاستقلال بصورة تدريجية بحيث يكلفه ببعض المسؤوليات ، ويمنحه بعض الصلاحيات المناسبة لمرحلة نموه ، ويسمح له بإبداء آراءه ويشاركه في اتخاذ القرارات الاجتماعية والمصيرية بصورة منطقية ، ويوجهه لاستخدام السلوكيات المناسبة وذلك لتحقيق الحاجات الأساسية للأبناء في المراحل الحرجة والمهمة من المراحل العمرية المؤثرة وخاصة في مرحلتي الطفولة والمراهقة .

وبذلك تعد العلاقات أهمية العلاقات الأسرية المتماسكة لتشكل الأساس للعلاقات الاجتماعية الأكثر في البيئة الاجتماعية ، وهي محور أساسي في العلاقات الإنسانية بشكل عام ، حيث إن التماسك الأسري مطلب له أهميته القصوى في الحفاظ على تماسك المجتمع واستمراره على قيمه السائدة في المجتمع .

إذ أن الخلافات والنزاعات الزوجية تعوق تحقيق رسالة المجتمع التي يتطلع إليها من نموه وتطوره ، فهي قد تسهم في تصدع البنيان المجتمعي وتزعزع من قوة النظام العام في المجتمع .

وبالتالي تعد الأسرة هي المقوم الأساسي وهي نيابة عن المجتمع ، وهي التي تنقل الثقافة المجتمع إلى الأبناء بحكم قدرتها الفائقة عن غيرها من المؤسسات الإجتماعية الأخرى ، ومن وهنا تبرز إسهامات الأسرة ودورها في تزويد المجتمع بأفراد يستطيعون العمل بكفاءات

لرفع من تطوره وتقدمه، وهذا بدوره قد ينعكس أن كان المجتمع يعاني من تفاقم المشكلات والخلافات والنزاعات الزوجية في المجتمع مما يعود الأثر على المجتمع .

النظريات العلمية المفسرة للدراسة :

النظرية البنائية الوظيفية :

ويمكن تفسير الخلافات الزوجية من واقع هذه النظرية الوظيفية ، على أساس رؤية الأسرة أو النسق الأسري كنسق من أنساق المجتمع ، الذي يتأثر بحجم ونمط التغير الذي يمر به المجتمع والأنساق الاجتماعية الأخرى ، فالتغير في أنساق المجتمع الأخرى يؤثر على النسق الأسري ، مما يحدث المشكلات الأسرية في داخله ، كما يمكن الإشارة إلى أن التغير في أنماط التفاعلات الداخلية في النسق الأسري ، يؤدي إلى حدوث الخلافات الزوجية التي تتطلب من النسق الأسري إعادة التوازن داخله لإحداث منظومة متكاملة من التفاعلات التي تؤدي في النهاية إلى استقرار النسق الأسري ، داخل منظومة النسق الأكبر الممثل لأنساق المجتمع المختلفة. (الرشيدي، 1997 :30)

وان لكل جزء من أجزاء البناء وظيفة تساعد على استمرار البناء واستقراره ويؤثر هذا البناء ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى ، والأسرة نسق اجتماعي يتكون من وحدتين (الزوج والزوجة) فلكل منهما دور ووظيفة تساعد على استمرار البناء الأسري واستقراره كما هو الهدف من كل النظم الاجتماعية.

فالأسرة لها وظائف تقوم بها نحو أبنائها وهي : إشباع كافة الاحتياجات من تعاون وتآزر وتربية والحماية فمن شأنها أن تحافظ على ترابط الأسرة وتقوية الانتماء بين أفرادها للنسق ككل ـ ومن خلال الوظائف الجزئية التي يقوم بها كل فرد للإسهام في الوصول لكي يتم بموجبها تحقيق الوظيفة الكلية للنسق ككل .

إن حدوث النزاعات وتنتهي بالطلاق فمعناه وجود خلل في الوظيفة الأساسية لأحد الزوجين يؤدي إلى اختلال الأسرة ككل والفشل في إقامة حياة أسرية طبيعية ومستقرة ، وأن اختلال الوظيفة قد يؤدي إلى عدم التوافق بين الزوجين(سواء أكان مادي أومعنوي) والذي يؤدي بدوره إلى حدوث نزاعات نتيجة الاختلافات ، مما يودي إلى إنهاء العلاقة الزوجية مما ينتج عنه خلل في نسق تربية وتنشئة الأبناء من حيث الرعاية والمتابعة وتلبية الاحتياجات الأسرية .

النظرية التفاعلية الرمزية :

يرى علماء التفاعلية الرمزية أن الأسرة يجب أن تدرس كما هي في الحياة اليومية ، فليس هناك أسرتان متشابهتان لدرجة التطابق ، فكل أسرة لها علاقتها الخاصة والتي تميزها عن غيرها من الأسر ، وتلعب الأسرة دور هاماً في تلقين الأفراد ادوارهم المستقبلية ، وكل أسرة لها مجموعة من الرموز والمعايير التي تعلمها لأبنائها في مرحلة الطفولة والتي تصبح جزء من أدائهم المستقبلية ، وهذه الرموز والمعاني تختلف من أسرة إلى أسرة ، فالفرد يحاول أن يستوعب الدور المتوقع منه أولاً، ومن ثم يحاول من خلال تعامله اليومي مع الآخرين بإدخال بعض التعديلات على دوره وفقاً للرموز التي اكتسبها في مرحلة الطفولة وفقاً للظروف المحيطة به. (الخطيب، 2007 :80)

لذلك نجد أي علاقة زوجية تختلف في نمطها عن أي علاقة زوجية أخرى ، وكلما كانت المعاني والرموز التي اكتسبها الزوجان من أسرهما متقاربة ساعد ذلك على تحقيق التفاهم بينهما ، والعكس من ذلك يكون صحيح ، فكلما كانت المعاني والرموز متباعدة بل متنافرة للمعاني والرموز بين الزوجين يؤدي إلى فجوة بينهما قد تؤدي إلى اختلافات ونزاعات وتنتهي بطلاق.

ثالثاً ـ ما للتصور المقترح لبرنامج التدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية؟

تقدم الدراسة الخطوات الأساسية للتصور المقترح لبرنامج التدخل المهني وفق منظور الممارسة العامة للتعامل مع الخلافات والنزاعات الزوجية في المجتمع الليبي وفق ما يلي :

الخطوة الأولى ـ مرحلة الارتباط :

وهي مرحلة بداية العمل مع نسق العميل أو نسق الهدف سواء أكان العميل فرد أم جماعة أم أسرة أم مجتمع ، ويبدأ الأخصائي الاجتماعي عندما تحول عليه المشكلة في فتح قنوات اتصال مع نسق العميل أو أي أطراف أخرى متصلة بالمشكلة ، ويعتمد الارتباط على مهارات الاتصال اللفظي وفي هذه الخطوة يقوم الأخصائي الاجتماعي بتقديم نفسه لنسق العميل وترتيب إجراءات المقابلات التمهيدية والتغلب على قلق العميل وتوضيح الغرض من التدخل ويوضح .

وعلى الأخصائي الاجتماعي الممارس العام في هذه المرحلة التعرف على :

أ– الجوانب المختلفة لمشكلة نسق العميل وحاجاته وموارده وتأثير البيئة عليه.

ب– التعرف على مشاعر نسق العميل وإتاحة الفرصة له للتعبير عن مشاعره والسيطرة عليها.

ج– تحديد الأهداف التي سوف يبدأ العمل لتحقيقها من خلال التدخل المهني .

أي أنها مرحلة تعارف وتعبير عن المشاعر وتوضيح خدمات المؤسسة .

الخطوة الثانية ـ مرحلة التقدير وجمع المعلومات:

يمكن أن نوضح معنى التقدير بأنه : الفهم الواضح لطبيعة الموقف الإشكالى وتقديره من حيث أسبابه والعوامل المرتبطة به ، وما يجب اتخاذه من إجراءات أو تغيير في الموقف لمواجهته أو التقليل من حدته ، أي هو عملية مشتركة بين الممارس العام بما لديه من خبرات ومهارات على استنباط العلاقات والتحليل لنسق طالب المساعدة ، من خلال تعبيره عن احتياجاته لضمان مشاركته في العمليات التالية والخدمات والموارد التي توفرها المؤسسة والمجتمع ، تمهيداً لتحديد أهداف التدخل المهني لمواجهته ، وبالتالي تتضمن عملية التقدير للممارس العام بالمحاكم الأحول الشخصية بخمس خطوات وهي نوضحها فيما يلي :

الخطوات الأولية للأخصائي الاجتماعي كممارس العام عند قيامه بعملية التقدير :

أ– جمع البيانات وتحليلها : أي من نسق العميل والمصادر المرتبطة به والموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها وبالتوازن مع دراسة البيئة التي تؤثر في علاقة الشخص ببيئته .

ب– صياغة التقدير : أي بعد جمع البيانات وتحديد المشكلة والموارد المتاحة ومعرفة المشاعر الداخلية وتباين العلاقات التبادلية بين نسق العميل وبيئته .

وبالتالي يتمّ صياغة (**التقدير**) وليس التشخيص وفيها يتم تحديد : من هو نسق العميل وما هي المشكلة وأسباب حدوثها .

ج– تحديد أولويات المشكلات : حيث قد يكون في أغلب الأحيان ما يعانيه العملاء من تنوع المشكلات ، وقد لا يستطيع الممارس العام واحد الأزواج التعامل مع كل هذه المشكلات لذا يجب اختيار المشكلات التي تتفق مع الآليات الآتية:

1– اعتراف الزوجة والزوج بوجود هذه المشكلات وأهميتها بالنسبة لهم .

2– أن يكون التعامل مع المشكلة في متناول كلا من الأخصائي والزوجين .

3– أن تحدد المشكلات بوضوح في مصطلحات مفهومه ومتفق عليها بين الأخصائي والزوجين.

وأن ترتيب المشكلات وفقاً لأهميتها بالنسبة للزوجين فقد تكون عملية بها نوع من التعقيد ، لأنه يختلف ترتيب الزوجين لمشكلاتهم عن ترتيب الأخصائي لها ، لذا يجب أن يركز الأخصائي على ترتيب مشكلات الزوجين وأن ينصب على ما يريده الزوجين بعد أن يقدم الأخصائي له المعلومات والخبرات التي تغير من مفهومه عن المشكلة والتي تكون لها أولوية في عملية الحل.

د–**تحديد مصادر القوى لدى العملاء Identifying clients' sources of power** حيث تتضمن هذه الجوانب ما الذي يرغبه الزوجين ويستطيع أن يفعله وكذلك الأنساق الأخرى التي تستطيع مساعدته ، ويمكن تقسيم جوانب القوة إلى مجموعة من الفئات ويمكن توضيحها فيما يلي:

1- أن يقوم الأخصائي بمحاكم الاحوال الشخصية بتحديد أسرة كل من الزوجين والأشخاص المقربين منهم والمؤثرين .

2- أن يقوم الأخصائي بالمحاكم الاحوال الشخصية بتحديد السمات الشخصية السوية المؤثرة سواء في كلا أسر الزوجين أو في الأقرباء والأصدقاء المقربين.

3- أن يقوم الأخصائي بالتواصل الدوري بوزارتي العدل والشؤون الاجتماعية لتحديد الموارد المادية وحجم الإنفاقات والاستحقاقات من احتياجات دورية .

4- أن يقوم الأخصائي بالمحاكم الاحوال الشخصية بالتعرف عن قرب للخلفيات التعليمية واتجاهاتهم المستقبلية.

5- أن يقوم الأخصائي بالمحاكم الأحوال الشخصية بتحديد مهارات حل المشكلة واتخاذ القرار.

6- أن يقوم الأخصائي بالمحاكم بتجميع الآراء والتصورات والاتجاهات الإيجابية .

هـ– صياغة التعاقد : وهو الاتفاق الذي يتم بين الأخصائي والزوجين حول الخطوات المستقبلية للتدخل المهني متضمناً الأهداف والوقت اللازم لتحقيقها والمسئوليات المتبادلة والمهام المتفق عليها وأهمية التعاقد في أنه يمثل التزاماً من جانب أطراف المشكلة بتنفيذ الخطة المتفق عليها في الوقت المحدد وفي الوقت المناسب ، وهذا ما يؤدي إلى تجنب أي سوء للفهم لجوانب الخطة التي تكون من خلال التعاقد .

الخطوة الثالثة ـ مرحلة تنفيذ التدخل المهني :

يستهدف التدخل المهني مع أسر الزوجين المتنازعين بتيسير العلاقات بين أنساق العملاء وبيئاتهم ومساعدتهم في التغلب على الظروف التي تعوق مشاركتهم في الأنشطة وأدائهم لأدوارهم الاجتماعية في المجتمع ، كما يستهدف أيضا تدعيم الاتجاهات والمعتقدات الفردية الإيجابية وتطوير قدرات الأفراد على التفكير المنظم وتيسير عملية إكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لتكيفهم في المجتمع .

ولتحديد أهداف التدخل لتحقق العديد من المميزات والتي تسهم في حل المشكلة التي يعاني منها احد الزوجين منها :

1– توجيه جهود الأخصائي نحو أحد الأطراف الراغب في إنهاء العلاقة الزوجية نحو تحقيق التغيير المطلوب .

2– تسهيل عملية اختيار استراتجيات التدخل المهني وأساليبه .

3– تكون بمثابة دليل لقياس مدى فعالية أساليب وبرامج التدخل المهني .

وبعد أن يقوم الأخصائي الاجتماعي الممارس العام بمحاكم الأحوال الشخصية يقوم بتحديد الأهداف بدقة تامة ، ويتم اختيار الاستراتجيات التدخل المهني المناسبة للمشكلة التي يعاني منها الزوجين لتحقيق الأهداف المتفق عليها فى عملية التعاقد .

الخطوة الرابعة ـ تقويم التدخل المهني :

وهي المرحلة الأخيرة في عقد التفاوض التي تتضمن تحديد موعد وإجراءات إنهاء عملية المساعدة ، ومن خلالها يتمّ تقدير مدى وفاعلية جميع العمليات التي تصمم لمساعدة أنساق التعامل في تحقيق أهدافهم ، وتحليل نوعية العلاقات القائمة وقياس النتائج وأحداث التغيير في الأهداف والأساليب بما يسمح بالتنمية المستمرة في أساليب التدخل .

إن عملية تقويم العمل المهني في إطار الممارسة العامة لا ترتبط بعملية الانتهاء من عملية المساعدة فقط بل هو : عملية مستمرة ولازمة لجميع عمليات الممارسة العامة وتظهر أهميته عند القيام بعملية التقدير للتأكد من أنه تم التوصل إلى جميع المعلومات والحقائق والتي تفيد في التحديد الدقيق للمشكلة الرئيسية والمشكلات الفرعية المرتبطة أو تحديد الحاجات غير المشبعة للزوجين ، والتي تكون أساساً للنجاح في تحديد الإجراءات اللازمة مستقبلاً إلى جانب أهميته بعد اختيار الأساليب والاستراتجيات اللازمة للتدخل المهني للتأكد من أنه قد تمّ عرض كافة البدائل ، وتمّ اختيار أفضلها للتدخل لمواجهة المشكلة ، ثم تأتي الأهمية بعد تنفيذ الاستراتيجيات والخطة التي تم الاتفاق عليها ، وبالتالي يكون التصور المقترح لبرنامج التدخل المهني للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع الخلافات الزوجية له فاعلية أكبر تسهم في بلورة الجوانب الإنمائية والوقائية والعلاجية لمهنة الخدمة الاجتماعية كونها مهنة تهتم بالجانب الإنساني .

نتائج الدراسة :

1- أظهرت الدراسة أن الاختلافات حول طرق المصروفات اليومية وعدم كفاية الدخل لسد متطلبات واحتياجات الزوجة من أسباب الاختلافات والنزاعات الزوجية التي تؤدي إلى الطلاق .

2- أظهرت الدراسة أن العامل الاقتصادي وعدم تلبية الاحتياجات من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى إنهاء العلاقات الزوجية .

3- أظهرت الدراسة أن التكبر والعلو والغطرسة من بين الأسباب التي تجعل الزوجين لا يعدلون عن قرار انفصالهم وأن إصرار أحدهم على عدم الحوار والاستماع إليه من شأنه أن تزداد وثيرة الكره وإنهاء العلاقة الزوجية .

4- أظهرت الدراسة أن أسباب الخلافات الزوجية نتيجة للاختلافات الثقافية التي تكمن في القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد بين الزوجين .

5- أظهرت الدراسة أن غياب المودة والرحمة والمصلحة الشخصية دون مراعاة مصالح الطرف الأخر من بين أهم الأسباب الخلافات الزوجية .

6- أظهرت الدراسة بأن نشوز الزوجة وعصيان أوامره ومخالفة آراءه يعد من بين الأسباب التي تجعل الزوج يتخذ قرار بإنهاء العلاقة الزوجية .

7- أظهرت الدراسة بأن الزوجة تطلب الخلع في حالة زواج زوجها بأخرى وتفضل إنهاء العلاقة الزوجية دون النظر إلى عواقب قراراتها .

8- بينت الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي والشكوك في بين الزوجين في إقامة علاقات غير شرعية من بين الأسباب التي تودي إلى الطلاق .

9- أظهرت الدراسة أن الزوجات يشعرن بالمضايقات الاجتماعية بعد طلاقهن ويشعرن بندم بعد فقدان أزواجهن .

10- أظهرت الدراسة أن الأبناء يعانون من مشكلات نفسية مثل إحساسهم بالوحدة والعزلة الاجتماعية وفقدان الأمان والتأخر الدراسي.

11- أوضحت الدراسة أن الآثار السلبية تظهر بعد الطلاق في ظل غياب أحد الوالدين وتشتت الأطفال بين الوالدين وفقدانهم بعدم الإحساس بمكانة وسلطة الأب مما يؤدي إلى انحرافهم.

12- أظهرت النتائج أن قانون الزواج والطلاق يجب النظر فيه من الجهات التشريعية وخاصة في الجانب الحقوقي كالنفقة والسكن.

توصيات الدراسة :

1- ضرورة إنشاء مكاتب أسرية في محاكم الأحوال الشخصية تظم عدد من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين لمساعدة الأسر على حل المشكلات النزاعات الزوجية قبل عرضها على القضاة .

2- نشر الوعي عن طريق الوسائل الإعلامية المتاحة الفضائية والمسموعة للتثقيف المقبلين على الزواج وترشيدهم من مغبة وقوعهم في النزاعات مستقبلاً .

3- ضرورة تكليف للجنة دائمة من وزارتي الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل وتكلف بمتابعة قضايا الناتجة عن النزاعات الأسرية والعنف الأسري ومتابعة قضايا الإهمال والنفقة الأبناء .

4- ضرورة اعادة النظر في قانون 1984م بشأن الزواج والطلاق من الجهات التشريعية وتعديله بما يتلائم مع متطلبات التغيرات الحاصلة في المجتمع .

مقترحات الدراسة :

1- إجراء دراسات حول ظاهرة الطلاق وتأثيرها على انحراف الأبناء في المجتمع الليبي .

2- إجراء الدراسات حول ظاهرة الطلاق أسبابه وآثاره النفسية والاجتماعية على المطلقات .

3- إجراء ندوات وورش علمية تحت إشراف أحد المراكز البحثية أو الجامعات تتضمن قضايا الخلافات والنزاعات الأسرية وانعكاساتها على تربية وتنشئة الأبناء .

المراجع :

1- إبراهيم ناصر ، أسس التربية ، دار عمان للنشر و التوزيع ، ط3 ، عمان 1989م .

2- إحسان محمد الحسن ، علم اجتماع العائلة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005م .

3- إحصائية متعلقة بالمنطقة الغربية فقط ويستثنى منها المنطقة الجنوبية والشرقية فهي صادرة عن مكتب المعلومات بمصلحة الأحوال المدنية التابع لوزارة العدل بحكومة الوفاق الوطني خلال عام 2020م.

4- أحمد زكي بدوي ، معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1993 م .

5- أحمد يسري الوحيشي ، علم الاجتماعي العائلي ، منشورات جامعة الفاتح سابقاً ، طرابلس ، 1992م .

6- أنيس شهيد محمد ، الخلافات الزوجية وتأثيرها على سلوك الأبناء ، بحث علمي منشور ، جامعة القادسية ، 2017م.

7- بشير صالح الرشيدي وإبراهيم محمد الخليقي ، سيكولوجية الأسرة ، مكتبة السلاسل ، الكويت ، 1417 هـ .

8- جورج ريترز ، رواد علم الاجتماع ، ترجمة : محمد الجوهري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1993م .

9- حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، ط 5 ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، 1984م.

10- خيرية الفرجاني ، تقرير دوري : منظمة طموح لرعاية حقوق المرأة ، طرابلس – ليبيا – 2022 م .
11- سليمان عبد الله بن عبد العزيز العقيل ، الطلاق في المجتمع السعودي ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة المللك سعود ، المملكة العربية السعودية ، 2009م.
12- سهام إبراهيم ، بناء برنامج جمعي لتدريب الامهات على مهارات الأتصال وحل المشكلات وتحسين العلاقات الأسرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان ، الأردن ، 2007 م .
13- السيد عبد القادر شريف ، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002م .
14- صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، دار المسيرة ،عمان : 2002م
15- صفاء مرسي ، الاختلالات الزوجية ، دار مصر الجديدة ، القاهرة، 2008 م .
16- طارق كمال ، الأسرة ومشاكل الحياة العائلية ،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2005م .
17- طه جابر العلواني ، ادب الاختلاف في الإسلام ، المكتبه الكبرى ، القاهره ، 1995م .
18- عبد الخالق محمد عفيفي ، بناء الأسرة و المشكلات الأسرية ، المعاصرة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2011 م .
19- عبد العزيز بن حمدي ، الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الزوجات المتصلات بوحدة الارشاد الاجتماعي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2005م .
20- عبد الله الرشدان ، علم اجتماع التربية ، دار الشروق ، عمان ،2004م .
21- كمال إبراهيم موسى ، العلاقة الزوجية و الصحة النفسية ، دار القلم ، الكويت ، 1991م.
22- لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، ط 35 ، المكتبة الشرقية – بيروت ، لبنان ، 1986م .
23- محمد أحمد جلابنة ، الطلاق الأسباب و الآثار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، 2006 م .
24- محمد بالتمر ، وزارة العدل ، مصلحة الاحوال المدنية تقرير سنوي ، ليبيا ، 2019 م .
25- محمد محمود الجوهري ، الانثروبولوجيا ، أسس نظرية وتطبيقات علمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية،1997م.
26- مصطفى محمد المسلماني ، الزواج والأسرة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر، 1977 م.
27- مهدي محمد القصاص ، علم الاجتماع العائلي ، ،كلية الآداب ،جامعة المنصورة، 2008م.
28- نضال المومني ، الطلاق وآثاره الاجتماعية والنفسية على الأبناء ، دراسة حالة أبناء المطلقين ، بحث غير منشور مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر العدد 162 ، الجزء الرابع ، يناير لسنة 2015 م.
29- نضال المومني ، الطلاق وآثاره الاجتماعية والنفسية على الأبناء ، دراسة حالة أبناء المطلقين ، بحث غير منشور ،مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر العدد 162 ،يناير لسنة 2015م.
30- يوسف محمد سرطوط ، مقاصد الشريعة المتعلقة بالأسرة ، مجلة العلوم الانسانية ،كلية الحقوق ، الجزائر ، 2017 م.
31- يوسف نمير صالح الحربي بعنوان العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، رسالة ماجستير غير منشور،الرياض ،2016 م .
32- أبن منظور ، لسان العرب 9 /91 ، قاموس المحيط ، 3/ 143 ، 1414هـ.

33- علي محمد الجرجاني ، تفسير وتأويل ط 1 ، 1996 م.

34- محمد الجوهري ، دراسة في علم الاجتماع ، دار المعارف ، ط 4 ، 2007 م.

35- Heller stein, Judith K , Morrill, Melinda Sandler, Zoua Ben Business cycles and divorce: Evidence from microdata Economics. Letters 118, 2013.

36- Valenzuela, Sebastian, Halpern, Daniel, James, Katz, Social network sites, marriage well-being and divorce: Survey and state-level evidence from the United States. Computers in Human Behavior, Economics 38, 2014 .